

دور السياسة التجارية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة مابين 2008-2016

مكاوي الحبيب

جامعة وهران 2

elhabibmekkaoui31@gmail.com

الملخص:

تشير التجارة الخارجية الغير مقيدة إلى مكاسب الرفاهية الصافية وبالرغم من ذلك فان بعض المنظمات و الجهات الاقتصادية تستمر في الضغط على صانعي القرار لتقييد الواردات وزيادة حجم صادرات البلد ولذلك فان الدول و الحكومات تراعي جيدا الآثار الديناميكية لما يعرف بالسياسات التجارية وما يوافقها في المصالح الاقتصادية لهذه الدول ، ولقد عبرت السياسة التجارية عن تدخل الدولة لتخصيص حرية التجارة للموارد ووضع ميثاق لحرية التجارة الناشئة أي ما تعرف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولهذا فصانعي القرار مجبرون على اتخاذ إجراءات لتقييد التدفق الحر للسلع و الخدمات وهنا نقصد خاصة أدوات ووسائل السياسات التجارية الأكثر شيوعا للتأثير على الصادرات كالرسوم الجمركية التعريفات الغير جمركية إعانات التصدير و الضرائب و غيرها .

الكلمات المفتاحية : سياسة تجارية ، تحرير التجارة ، رسوم جمركية ، مؤسسات صغيرة و متوسطة ، صادرات ، واردات .

Astract:

Le processus de libéralisation du commerce extérieur vise à réaliser des gains économiques ,et malgré cela , certaines organisations et agents économiques continuent de faire contraindre les autorités économiques pour appliquer la restriction commerciale sur les importations et augmenter les exportations du pays, par conséquent, les États et les gouvernements tiennent compte des effets bien dynamiques des politiques commerciales et de la correspondance dans l'intérêt économique de ces pays .La politique commerciale a exprimé l'ingérence de l'Etat dans la répartition du libre-échange des ressources et la mise en place de mécanismes pour protéger les industries émergentes, connues sous le nom de petites et moyennes entreprises.

Et en conséquence, les autorités économiques de l'état sont contraints de restreindre le commerce extérieur par les outils et les moyens des politiques commerciales les plus courantes pour influencer les exportations, tels que les droits de douane, les tarifs non tarifaires, les subventions à l'exportation, les taxes et autres.

Mots-clés: politique commerciale, libéralisation du commerce, droits de douane, petites et moyennes entreprises, exportations, importations.

I مقدمة:

إن الحرية التي تدعو إليها التجارة الخارجية تستدعي تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة ، وتحديد تأثير منافسة السلع المستوردة على فعالية أداء هذه الصناعات نظرا لمحدوديتها وضعف وزنها في السوق ، وهذا ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وعلى غرار المؤسسات و المشروعات الكبرى ، تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قاعدة وركيزة هامة لبناء اقتصاد وطني قوي و متنوع و قيمة مضافة لاكتساب مزايا نسبية جديدة ، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة من المؤسسات ، إلا أنها خاضت تجارب ناجحة في الدول المتطورة ، ولا تزال الحكومات في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، تساهم في تأهيلها و حمايتها لزيادة قدرتها التنافسية في السوق ، ورفع الإنتاجية ، و الدخول للأسواق الخارجية .

● إشكالية البحث :

من أجل تحقيق عملية التنمية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لابد من تفعيل و تسخير السياسات التجارية للوصول إلى هذا الغرض ، ومن هنا نطرح التساؤل التالي :

✓ ما مدى مساهمة السياسة التجارية في تفعيل و تحفيز النمو للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

● فرضيات البحث :

للإجابة على إشكالية البحث نقترح الفرضيات الآتية :

- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تدويل نشاطها التجاري وفق الإمكانيات الممنوحة من طرف الدولة.
- ✓ السوق الأوروبية و الإفريقية كأفضل إستراتيجية تتبناها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاختراق الأسواق العالمية.
- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تحسين أدائها التجاري عبر وسائل السياسة التجارية و الدعم الحكومي.

● أهداف الدراسة :

تحاول هذه الدراسة معرفة مختلف الامتيازات و التفضيلات التجارية التي تمنحها الدولة في إطار دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث المساهمة في التبادلات التجارية الدولية ، و الدخول إلى الأسواق الخارجية عبر جلب العملة الصعبة و رفع حجم الصادرات الكلية ، كما يمكن البحث من محاولة معرفة أثر الانفتاح التجاري على تحقيق الرفاهية للاقتصاد الوطني .

● منهجية الدراسة :

تماشياً وطبيعة الموضوع سنستخدم المنهج الوصفي و المنهج التحليلي :

- **المنهج الوصفي** : ارتأينا من خلال الجانب النظري أن نعرض على نظريات التجارة الخارجية التقليدية و الحديثة أولاً لتعزيز مفهوم السياسات التجارية ، و التطرق إلى المفاهيم العامة لهذه السياسات و الإحاطة بالمفاهيم العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **المنهج التحليلي** : لمقاربة الجانب التطبيقي و المتمثل في تحليل بيانات مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية ، و دور بعض أدوات و وسائل السياسات التجارية كالتعريف الجمركية و تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وكذا الشراكة الأجنبية في رفع نصيب هذه المؤسسات في التبادل التجاري الخارجي .

• حدود الدراسة :

سنركز في هذا البحث على جانب التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبحكم أن السياسة التجارية تؤثر على الحركة الدولية للسلع و الخدمات وتساهم في تنامي حجم التجارة لدى هذه المؤسسات و تسمح لها بالتوسع و التاهيل ، كما أن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الدراسة سيكون من زاوية اقتصاد كلي ، ودراسته كقطاع ولا نشير إلى جانب التسيير أو الإدارة ، وقد حاولنا من خلال المعطيات و الأرقام أن نتحرى آخر النشرات الإحصائية الرسمية وذلك في الفترة ما بين 2008 و 2016 .

• محاور البحث:

بناء على طرح الإشكالية و أهداف الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية :

- ✓ أدبيات السياسة التجارية ووسائلها
- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ✓ تقييم أثر وسائل السياسة التجارية على رفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر) دراسة إحصائية تحليلية (.

المحور الأول : أدبيات السياسة التجارية

تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشتراكية وكذا في الدول المتقدمة غيرها في الدول المتخلفة و السائرة في طريق النمو ، وهذا باختلاف الأهداف الاقتصادية لكل دولة و حسب الإمكانيات و الوسائل الخاصة الموافقة لكل اتجاه وحالة اقتصادية.

أولاً- ماهية السياسة التجارية : لقد تعددت المفاهيم و التعاريف في شأن السياسة التجارية نذكر منها :

-يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة ، و الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل الاكتفاء الذاتي تثبيت سعر الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات¹

-السياسة التجارية تمثل مجموعة الوسائل و الإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية لغرض التدخل في تنظيم وتوجيه التجارة الخارجية و متغيراتها باتجاه تحقيق أهداف معينة فالسياسة التجارية تتوسط بمجموعة من الوسائل والأنظمة لتحقيق أهدافها².

-ويقصد أيضا بالسياسة التجارية سياسات الحرية و الحماية وهي سياسات اقتصادية دولية تعبر عن توجيه حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الموارد البشرية و المعلومات و الصرف الأجنبي بين الدول من قبل حكومة دولة ما وبتشريعات دولية و إقليمية . وتعمل هذه السياسات على ربط الاقتصاديات الوطنية و الإقليمية وفق مبادئ التعاون متعدد الأطراف.

ثانيا - المقاربات النظرية و التجريبية للسياسة التجارية

1. المقاربات الكلاسيكية:

إن الأساس الذي قامت عليه النظريات الكلاسيكية هو عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واستعمل هذا الأساس كمرجع في وضع مختلف السياسات الاقتصادية ، وقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيك على سياسات التبادل الحر منذ آدم سميث إلى غاية تأسيس التجمعات الإقليمية و الاقتصادية و المالية وبعض المؤسسات الدولية .

2. مؤتمر الدوحة :

انعقد مؤتمر الدوحة في نوفمبر 2001 عقب فشل مؤتمر سياتل بعد رفض العديد من الدول فرض الهيمنة الأمريكية على التجارة العالمية وتهميش الدول النامية من التنمية وتميز مؤتمر الدوحة بوضع الأولوية للدول النامية ومصالحها أساسا لبرنامج عمل المنظمة العالمية للتجارة .

لقد دعا مؤتمر الدوحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تمهيد الطريق لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية ، الأسواق الدولية و إزالة المعوقات أمام تدفق التجارة العالمية و فتح الباب أمام حل بعض المشكلات العالقة ³.
- ✓ توضيح وتسهيل تطبيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة الخاصة باتفاقياتها المختلفة وذلك في ظل التطبيق المتزايد لهذه الاتفاقيات ، مع ضرورة أخذ الاحتياجات الخاصة بالدول النامية و الأقل نموا ودعا كذلك إلى استمرار المناقشات حول التجارة الالكترونية سواء من حيث التحديات و الفرص و الصيانة أو المؤسسات الملائمة .
- ✓ أما في مجال خصوصية الدول الأقل نموا فقد اعترف الإعلان بأهمية الآراء الواردة في إعلان (زنجبار) الوزاري للدول الأقل نموا في جوان 2001، وذلك من حيث الحاجة إلى إجراءات عملية للنفذ للأسواق وأهمية دعم تنويع مصادر دخل هذه الدول و المساعدة الفنية لبناء القدرات الذاتية.
- على الرغم من الآمال التي علقها الدول النامية على مؤتمر الدوحة ، إلا أن المكاسب المحققة لديها لا ترقى إلى المستوى المطلوب وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقتها الدول النامية من استمرار هيمنة الدول الكبرى على المفاوضات التجارية ، فقد نجحت هذه الأخيرة في تهميش أجندة الدول النامية .

3. السياسات التجارية الإستراتيجية :

ويطلق عليها أيضا سياسات الحماية التجارية الجديدة وهي مجموعة من الإجراءات الحديثة القائمة على أساس المنافسة غير التامة نظرا لظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار ومن أهم هذه السياسات الإستراتيجية :

3. أ . إستراتيجية الضريبة لاقتلاع ربح الاحتكار الأجنبي : لقد قام كل من "جيمس براندر" James brander وباربارا سبنسر Barbara spencer بتحليل عملية فرض الضريبة على ربح الاحتكار في عام 1981 فقد عالجا مشكلة مواجهة الدولة المستوردة لاحتكار الدولة الأجنبية التي تزودها بالسلعة مع افتراض أنها المورد الوحيد لهذه السلعة في الأسواق ، وبالتالي تستطيع الدولة المستوردة من خلال هذه السياسة في تحسين رفايتها الاقتصادية على حساب المورد الأجنبي .
3. ب . إستراتيجية وفرات الحجم في إطار الاحتكار الثنائي : افترض "بول كروجمان" Paul krugman في نمودجه عام 1984 في إطار ما كتب حول السياسة التجارية الإستراتيجية وجود احتكار ثنائي بين شركة محلية و أخرى أجنبية في السوق العالمية وأراد كروجمان أن يثبت نجاعة فرض الضريبة الحمائية على منتج الدولة الأجنبية و الذي يصب في مصلحة الدولة المحلية ، مما يؤدي إلى نمو الصناعة المحلية وبالتالي استفادة هذه الصناعة من انخفاض في متوسط التكاليف وخلق قاعدة قوية للتصدير .
3. ج . إستراتيجية البحث و التطوير: طورت هذه الطريقة التي تؤدي إلى الحماية التجارية على يد كروجمان عام 1984 ويوجد تشابه بين هذه الطريقة وطريقة وفرات الحجم، ولكنها تركز على مسار مختلف بحيث يفترض أن التكلفة الحدية لكل مستوى من الإنتاج يعتمد على البحث و التطوير . و العلاقة بين حجم التكاليف الحدية و البحث و التطوير علاقة سلبية وهذا يعني أنه كلما كانت مصاريف البحث و التطوير أكبر على العملية الإنتاجية كلما أدت إلى انخفاض التكاليف الحدية و في المقابل توجد علاقة ايجابية بين مقدار المصروفات على البحث و التطوير ومستوى الإنتاج .

ثالثا - التناوب التاريخي للسياسة التجارية

عند تتبع و دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي نجد تباينا وتناوبا في إتباع السياسة التجارية بين الحرية و التقييد عبر مختلف المدارس الاقتصادية عبر العصور، وكان لكل طرف اتجاهه و أفكاره التي يؤيد بها السياسة المتبعة وليس الفكر الاقتصادي السائد هو المعيار الوحيد في اتخاذ سياسة الحرية أو التقييد وإنما هناك عوامل أخرى في تحديد هذا المجال منها ظروف سياسية و اجتماعية مرت في تلك الفترات ، وهذه أهم المراحل التاريخية التي تطورت فيها أفكار السياسة التجارية :

1 . الماركنتيليين و الكاميراليين :

وقد برزت أفكارهم في القرن السادس عشر و السابع عشر عندما سادت الثورة التجارية و المالية حيث جرى التأكيد على سياسات الحماية وفرض القيود على تجارة الاستيراد وربط الصادرات بتحول أساسي للمواد المستوردة ، وكل ذلك بما يمنع تسرب ثروات البلدان المشاركة في التجارة الدولية كما استهدف الماركنتيليون من وراء سياسات الحماية أيضا تعزيز الصناعات الناشئة وخلق فرص جديدة للعمل ⁴ ، وكان النظام التجاري معمول به في غالب الدول الأوروبية وكانت كل دولة أنداك تفرض القيود الخاصة بها على السلع المستوردة وذلك لحماية الصناعات الوطنية مما يشجع عمليات التصدير ⁵.

وكرد فعل لسياسات الحماية التجارية برزت دعوات الحرية الاقتصادية من قبل التجاربيين الأواخر وفي مقدمتهم "W.Petty"، ثم انتشرت أفكار الفيزيوقراط الذين طالبوا بإلغاء كافة القيود على التبادل التجاري.

2. الكلاسيك والنيوكلاسيك :

ظهرت أفكار الكلاسيك في القرن الثامن عشر خلال بداية الثورة الصناعية على يد الاقتصادي A.Smith في العام 1776، وتزايدت في هذه الفترة التأكيد على سياسات الحرية الاقتصادية التي ساعد على انتشارها نظام قاعدة الذهب واستمر ذلك حتى بداية العقد الثاني من القرن 20.

وقد نتج عن حرية التجارة هذه أن استغلت الدول المتخلفة في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك، لذلك نادى الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة و ألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية و الفرنسية وانتهى الأمر بانتهاج الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى، لسياسة الحماية التجارية بدءا من عام 1873 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى⁶.

واستمرت سياسة الحماية التجارية في الفترة ما بين الحربين العالميتين وازدادت القيود على التبادلات الدولية وقد تميزت هذه الفترة بعدم استقرار القاعدة النقدية وعدم وجود تشريعات دولية.

فقبل 1947 كان كل بلد حر بفرض الرسوم الجمركية الخاصة به على وارداته ومع ذلك كان يقوم هذا البلد في زيادة هذه الرسوم مما يترتب المعاملة بالمثل من جانب الشركاء التجاريين⁷.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية بادرت الدول في إعادة هيكلة اقتصادياتها القومية وتنظيمها ونجحت هذه الدول في إعادة الحرية التجارية نسبيا إلى حركة التجارة الخارجية، وبدأت بتهيئة القاعدة التجارية بالرسوم الجمركية وأصبحت الظروف مهيأة لتأطير التبادل التجاري وتنظيمه ومع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة زاد الاهتمام بتنسيق الآراء وتوحيد وجهات النظر في شأن حركة السلع والخدمات الدولية.

وهنا يمكن القول أن سياسة الحماية و الحرية لم تنفرد بشكل تام مع كل فترة وانها تم تبني سياسات معاكسة جزئيا حسب الأفكار السائدة في كل فترة.

3. انتشار الاتحادات الاقتصادية :

ونقصد بالاتحادات الاقتصادية أوجه التكامل الاقتصادي وهو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية و سياسية و جغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية و اقتصادية موحدة تلترم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية في اتفاقية التكامل⁸.

وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع الوحدات التنظيمية وهذا يشمل الاتفاقات التجارية، هذه الاتحادات هي بمثابة المثال الواسع ذو الطبيعة الإجرائية، لانتهاج سياسة الحرية التجارية كنتيجة لإتباع النظام الاقتصادي العالمي الحديث.

في ظل ما يسمى بالعولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد توارت بعض الشيء سياسات الحماية التجارية وأصبح العالم يعيش سياسات تحرير التجارة في أسمى صورها وحتى على المستوى الداخلي لكل دولة نمت السياسات التحريرية و التخلص من القطاع العام و الاتجاه نحو الخاص، و رغبة في مسايرة الركب الدولي التحرري عدلت الدول في سياساتها التجارية للدخول في ظل الانفتاح العالمي.

والى غاية يومنا هذا رجحت الكفة لمصلحة أنصار حرية التجارة عالميا و إقليميا مع الاحتفاظ بجوانب ضيقة الحدود واتخاذ إجراءات ظرفية حسب الحالة الاقتصادية لكل دولة.

رابعا. الاتجاهات الكبرى للسياسات التجارية

في هذا الجزء سنذكر أهم اتجاهات السياسة التجارية بشيء من التفصيل بعد ما ذكرناه على العموم في المطلب السابق و هي تتضمن سياسة حرية التجارة و سياسة تقييد التجارة.

1. سياسة الحماية التجارية

ويرى أنصار الحماية التجارية أن النظام الرأسمالي نشأ وازدهر على حساب الدول المتخلفة وأنه لابد من حماية الاقتصاديات القومية من غزو الدول الكبرى ، ويستند هؤلاء إلى حجج اقتصادية تهدف إلى الزيادة الدخل القومي وأخرى غير اقتصادية تهدف إلى الحفاظ على الهوية السياسية وغيرها ويؤكدون أن هناك أهداف أخرى يتعين تحقيقها ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص . ولدعم رأي أنصار الحماية التجارية نتطرق إلى أهم الحجج والبراهين التي تدعم اتجاههم وهي مقسمة إلى حجج اقتصادية وأخرى غير اقتصادية:

أ. الحجج الغير اقتصادية للحماية التجارية:

- مواجهة الحروب

- المحافظة على الطابع القومي للدولة

ب. الحجج الاقتصادية للحماية التجارية :

* حماية الصناعات الناشئة: ويقصد بالصناعة الناشئة أو الوليدة "Infant industry" هي الصناعة حديثة العهد في البلد ، و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج و الازدهار إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة وبذلك فليس كل صناعة حديثة هي صناعة ناشئة بل لابد أن يتوقع لها الازدهار إذا كانت الظروف و الإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد وهي ما يطلق عليها الميزة النسبية.

* تخفيض البطالة الكلية بفرض الضريبة

* اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .

* الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات .

* تحسين معدل التبادل التجاري.

وبعد التطرق إلى حجج أنصار الحماية وذكر بعض المزايا القوية و التحاليل الاقتصادية المرافقة لكل عنصر ، يمكن أن نعترف بعقلانية بعض هذه الحجج الاقتصادية ودورها في حماية الاقتصاديات القومية من هيمنة وعولمة التجارة الخارجية الباحثة عن مصادر النفوذ و المصالح على حساب الدول الضعيفة اقتصاديا ومن هنا يمكن استنباط الآثار التي قد تجرّها سياسة الحماية التجارية، وقد لخصت بعضها في ما يلي :

✓ الحماية التجارية تؤدي إلى تقليص الواردات التي بدورها تؤدي إلى أثر ايجابي على الإنتاج و الدخل القومي وذلك وفقا لمبدأ المضاعف الكينزي الذي يقرر بأن انخفاض التهربات في الاقتصاد المتمثلة في الواردات تؤدي إلى أثر مضاعف على الدخل و الإنتاج.

✓ إن إتباع سياسة الحماية التجارية يؤدي إلى الحد من منافسة الإنتاج المحلي وبالتالي يدعم قيام صناعات محلية جديدة .

✓ سياسة الحماية تؤدي إلى سياسة المعاملة بالمثل من قبل الشريك التجاري الآخر الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في كلتا الدولتين.

✓ ليس هناك تأكيد من أن الرسم الجمركي سيحقق زيادة العمالة و التوظيف ويؤكد الاقتصاديون على أنه إذا كان الهدف هو زيادة التوظيف ، فلماذا نستخدم الرسوم الجمركية في حين أن سياسات أخرى قد تحقق الهدف بصورة مباشرة أكثر كالسياسة النقدية و المالية ؟

2. سياسة الحرية التجارية

ويقصد بسياسة التجارة الحرة السياسة القائمة على ترك التجارة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين و التشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر الحدود الوطنية، وقد كان رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة وقد تركوا بعض الشعارات مثل : "دعه يعمل دعه يمر " ومن بعدهم رواد المدرسة الكلاسيكية مثل سميث و ريكاردو وقد قدم هؤلاء مع أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث و المعاصر حجج اقتصادية وتحاليل منطقية من شأنها تعظيم الدخل القومي للدول ذات أطراف التبادل مما يؤدي إلى استكمال الرفاهية وفيما يلي أهم الحجج التي يستند إليها أنصار هذا المذهب :

• منافع التخصص و المنافسة وتقسيم العمل الدولي

• انخفاض أسعار السلع

• تشجيع التقدم التكنولوجي

• رفع مستويات الجودة

• الحد من قيام الصناعات الاحتكارية

فان دعاة الحرية التجارية يشددون على أهمية تضيق الممارسات الاحتكارية عبر فتح كل القيود حول التجارة مما يؤدي إلى تقليص دور الضريبة على الاستيراد بطريقة جزئية أو كلية ، وبالتالي يزيد حجم السلع المستوردة مما يؤدي إلى قيام منافسة عادلة و شرعية بين السلع ومنع الاحتكار داخل السوق.

خامسا : أدوات السياسة التجارية :

تنتهج الدول و الحكومات للتدخل في سياسة التجارة الخارجية عدة أساليب يطلق عليها وسائل السياسة التجارية وهي تمثل حزمة من الأدوات المالية و الإدارية و الاقتصادية قمنا بتقسيمها في هذا المبحث إلى وسائل سعريه و أخرى كمية بالإضافة إلى الوسائل التنظيمية و الإدارية , وذلك تماشيا مع الطريقة التي تمارس فيها وسيلة التدخل هذه الوسائل تستخدمها كل دولة على حسب النظام الاقتصادي السائد و الأهداف المسطرة من وراء تطبيقها مع الإشارة إلى الآثار المنبثقة من كل أداة .

1. الوسائل السعريه للسياسات التجارية

يسمى بعض الاقتصاديين الوسائل الغير مباشرة للتدخل في التجارة الخارجية و المساهمة في توجيه و تنظيم المعاملات الاقتصادية الدولية، وتنقسم إلى التعريفية الجمركية إعانات التصدير وسياسة الإغراق.

أ . التعريفية الجمركية

وتعرف التعريفية الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر الحدود الوطنية سواء دخولا (واردات) أو خروجاً (صادرات)، أما الرسوم على الصادرات فنادرة نسبيا وتوجد عادة في بلدان متأخرة تجد فيها وسيلة ميسرة للحصول على ضرائب وقد تفرض هذه الرسوم في ظروف خاصة مثل المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية ، وبهذا المعنى فان الضرائب أو الرسوم الجمركية يمكن أن تفرض على السلع عندما إلى الدولة من الخارج أي أنها تفرض على واردات الدولة من العالم الخارجي كما أنها يمكن أن تفرض على السلع المتجهة إلى الخارج.

✓ الأهداف من وراء فرض الرسوم الجمركية: وتتلخص أهدافها فيما يلي:

- الحصول على إيرادات مالية تستفيد منها خزينة الدولة بغرض تمويل نفقاتها في إطار الميزانية المالية وهذا الغرض شائع ويخص عادة السلع الأجنبية ويجب مراعاة مرونة الطلب على السلعة المستوردة.
- الحد من تصدير بعض السلع وتقليل خروجها من الحدود الوطنية وتتميز هذه السلع بأهميتها في الاقتصاد المحلي وخاصة تلك التي يرتبط توفرها على تلبية رغبات واحتياجات المستهلك الداخلي وبالتالي لا يقل المعروض منها مثل المواد الخام التي تدخل في كمستلزمات لدى المشاريع الإنتاجية .
- يعتبر تطبيق التعريفية الجمركية كمظهر من مظاهر ممارسة السيادة الوطنية التي تتمتع بها كل دولة مستقلة معترف بها فكل دولة لها الحق في ممارسة و تأطير وتقيين سياسات التجارة الدولية وفق المعايير المتعارف عليها في المنظمات الدولية ومنه لا يمكن أن تمر المعاملات التجارية دون فرض الرقابة واقتطاع الرسوم والضرائب .
- يمكن أن تخرج الرسوم الجمركية من إطارها الاقتصادي بحيث يكون رفعها بنسبة كبيرة كإجراء عقابي على سلع واردة من الدولة التي تشملها هذه العقوبات بهدف شل المعاملات التجارية و إضعاف الميزان التجاري لهذه الدولة و الحد من تصديرها للمواد المتوافرة لديها خاصة التي تملك فيها ميزة نسبية

أ . 1 أنواع الرسوم الجمركية :

يجب التفرقة بين المعايير المصنفة للرسم الجمركي فمن ناحية يمكن أن نصنف أنواع الرسوم إما على أساس طريقة تقديرها أو على أساس الغرض من تحصيلها وحتى من حيث الآثار الناجمة عن فرضها.

✓ من ناحية تقدير الرسم الجمركي:

فيفرق عادة بين الرسوم النوعية و الرسوم المركبة فقد تفرض الضريبة على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة فيسمى الرسم عندئذ رسما قيميا، وقد تفرض على أساس العدد أو الوزن (بمبلغ معين عن كل وحدة أو على الوزن مثلا)، ويقال عندئذ أن الرسم نوعي ومن السهل بطبيعة الحال أن نترجم الرسم النوعي إلى رسم قيمي ما دمنا نعلم القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة .

✓ من ناحية الغرض من تحصيل الرسوم الجمركية :

حيث يتم التمييز بين الرسوم المالية و الرسوم الحمائية ، أما الرسوم المالية فيكون الغرض منها إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة ، وأما الرسوم الحمائية تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية و التفرقة بطبيعة الأمر واضحة منطقيا ، ولكن يلاحظ أنه من المتعذر التعرف دائما على النية التشريعية من وراء فرض الضريبة . وجدير بالملاحظة أن الغرض المالي لا يتفق دائما مع الغرض الاقتصادي فقد يكون الرسم مرتفعا لدرجة تنخفض معها حصيلة الدولة لانخفاض المستورد من السلعة انخفاضا كبيرا نظرا لمرونة الطلب المحلي عليها.

✓ من ناحية الآثار الناجمة عن فرضها:

أما من حيث أثر التعريف على تحديد استيراد السلعة وعلى الإنتاج و الاستهلاك المحليين نميز بين التعريف المانعة و الغير مانعة:

- التعريف المانعة:

وتسمى التعريف المانعة لأن السلطة الاقتصادية تحاول من وراء فرضها إلى منع استيراد سلعة معينة ورفع ثمنها بشكل كبير ، وتختلف الأسباب من ذلك إما أن تحاول الدولة استبدالها بالمنتج البديل المصنوع محليا وهذا يمثل شكلا متطرفا من أشكال التعريفات وإما أن تكون هذه السلعة منافية للمعتقدات الدينية كالخمر .

- **التعريف المثلي:** هي عبارة عن رسم جمركي لا يمنع تدفق السلع الواردة بعكس التعريف السابقة وفي نفس الوقت تحقق مستوى أمثل من المنفعة و الرفاهية الاقتصادي ويسمى البعض بالتعريف الغير مانعة.

ب . إعانات التصدير

وهي عبارة عن دفع ودعم مالي للمؤسسات التي تباع السلع إلى الخارج وتشمل الإعانات عددا من الإجراءات الهادفة تيسير الأمر على المصدرين ، (وأحيانا على المستوردين إذا أرادت الدولة أن تمكنهم من بيع سلعة في الداخل بأسعار تقل عن أسعار الشراء في الخارج) تشجيعا لهم على دخول الأسواق العالمية ولذا فهي تسمى في الغالب إعانات التصدير .

وقد تتخذ الإعانات شكل الإعفاءات الضريبية وذلك بإعطاء فرصة للمصدر المحلي ليكون له القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية . وتنقسم إلى نوعين من الإعانات :

- **الإعانات المباشرة :** وتقدم هذه الإعانات على شكل نقود باحتسابها على أساس القيمة أو نوع المنتج .
- **الإعانات الغير المباشرة :** وذلك بإعطاء المنتج بعض الامتيازات و التسهيلات الضريبية أو إعفاء نسبة من أرباح الضرائب وكذا الاستفادة من بعض الخدمات .

ج . الإغراق (سياسة تحطيم الأسعار)

الإغراق هو بيع السلع في السوق الخارجية بسعر أقل من السعر المتداول في السوق المحلية ومنه يتجه المستهلك المحلي إلى اقتناء السلع ذات الثمن المنخفض. وذلك بنفس الشروط ونفس السلع الموجهة للإغراق وينقسم إلى ثلاثة أنواع :

- **الإغراق العارض:** ويكون في حالات استثنائية تقوم الدولة مثلا من خلاله بتصدير السلعة إلى السوق الأجنبية في فترة معينة للتخلص من الفائض في المخازن ، لأن المؤسسة أحيانا تخطأ في تقييم المبيعات المستقبلية في السوق المحلية وبهذا يضمن المصدر استرجاع جزء من التكاليف كحد أدنى .
- **الإغراق الدائم:** عكس الإغراق العارض فقد يكون تدفق السلع للسوق الأجنبية بطريقة مستمرة تدوم لفترات طويلة ، يتم فيها بيع السلعة بثمان منخفض وهذا يكون عادة لكسر الاحتكار .
- **الإغراق المفترس:** هو تخفيض مؤقت لسعر السلعة المصدرة ويكون هذا النوع قصير الأجل

د . تغيير سعر الصرف²

يقصد بتغيير سعر الصرف كل تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوما بالوحدات النقدية الأجنبية تخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هو إجراء قد تقدم عليه أي دولة لأسباب و أهداف عديدة إما رفع سعر العملة الوطنية فهو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة العملة الوطنية .

*أسباب تخفيض سعر العملة:

لعل أهم وأسمى الأهداف من وراء تخفيض سعر العملة هو إحداث التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة العجز في الميزان التجاري بتشجيع التصدير وتقييد الاستيراد كما يرمي هذا التخفيض إلى زيادة الدخل عند المنتج وتخفيض مديونيتهم وقد يهدف تخفيض سعر الصرف أيضا إلى معالجة ظاهرة البطالة من خلال تشجيع الصناعات التصديرية ورفع الناتج القومي .

2. الوسائل الكمية للسياسات التجارية

وتتمثل هذه الوسائل في (نظام الحصص، تراخيص الاستيراد و التقييد الاختياري للصادرات)

أ. نظام الحصص

يعتبر من أهم أشكال الحواجز الغير التعريفية ويشمل التقييد الكمي المباشر لحجم السلع المستوردة أو المصدرة¹ كل سنة ولتطبيق نظام الحصص يجب مراعاة المسائل التالية:

- مراعاة الفترة الزمنية للحصة: تختلف هذه الفترة حسب معيار نوع أو جنس السلعة التي تخضع لنظام الحصص فقد تكون هذه الفترة قصيرة إذا كانت السلعة سريعة التلف ، مثل المنتجات الغذائية كمشتقات الحليب وقد تطول الفترة في حالة السلع الغير قابلة للتلف .
- تقييم حجم الحصة: وتقيم حصة السلع حسب الغرض من تطبيق نظام الحصص وغالبا تحدد حجم الحصص إلى متوسط الكميات المستوردة في الفترة السابقة.
- كيفية توزيع الحصص: وتعتمد الدولة في ذلك إلى تقسيم الحصص إلى قسمين الأولي حصص كلية تسمح باستيرادها دون تمييز بين مستورد وآخر ، وهذا ما يشجع الاستيراد لاستهلاك الكمية الواردة إلى السوق كما تفضل الدولة التعامل مع الشركاء التجاريين الأقرب جغرافيا و الثانية حصص مجزأة تخص كل دولة وقد يترتب عنها سياسة التمييز بين الشركاء .
- مراقبة الكميات مراقبة الكميات التي تتجاوز الحصة المفروضة: يتعذر على التجار أحيانا معرفة الكميات الباقية من الحصة بدقة فيتم استيراد كميات أخرى ففرض الدولة رسوما مرتفعة نسبيا على الفائض أو تحتسب من الحصة في الفترة اللاحقة.

ب. تراخيص الاستيراد

يقضي نظام تراخيص الاستيراد بعدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك ، وقد يكون الغرض من استخدام هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلي من الواردات المنافسة من دول معينة فيرفض التراخيص باستيراد بعض السلع من تلك الدول كما قد يكون الغرض منه تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عن مقدارها ، فيقتصر السماح بدخول سلعة على الكميات المرخص باستيرادها لبعض التجار وتتخذ التراخيص أشكالا عديدة :

- ترخيص لمرة واحدة
- ترخيص شامل
- ترخيص تلقائي

ج. التقييد الاختياري للصادرات (RVE) :

هي عبارة عن تحديد لكمية المواد المستوردة من طرف الدول المصدرة لصالح الدول المستوردة، مثل ما حدث في 1981 عندما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان لتحديد صادراتها من السيارات². وهذه الضغوط عادة تكون من طرف الدولة المستوردة القوية .

د. الوسائل التنظيمية والإدارية للسياسات التجارية :

ويقصد بالوسائل التنظيمية والإدارية المعاهدات والاتفاقيات التجارية بين الدول والاتحادات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية .

د. 1. المعاهدات والاتفاقيات التجارية

- المعاهدات التجارية: يتم إنشاء المعاهدات التجارية على مستويات عالية من السلطات المركزية لكل دولة ، ويمكن الغرض منها في تأطير وتقنين المعاملات التجارية بين مختلف الشركاء التجاريين ويغلب عليها الطابع السياسي و الاقتصادي. كما تراعي هذه المعاهدات بعض المبادئ نذكر منها:

- ✓ مبدأ المساواة: و ينص هذا المبدأ على معاملة الشريك التجاري في كل دولة بنفس المعاملة التي يحظى بها الشريك التجاري الآخر في ما يخص تبادل السلع و الخدمات و حقوق الأشخاص.
- ✓ مبدأ المعاملة بالمثل: ويضمن هذا المبدأ حق الدولة في معاملة مواطنيها من طرف الدولة الأخرى ومنتجاتهم بنفس المعاملة التي يتعامل بها مع المواطنين الأجانب داخل حدودها، أي أن كل ميزة تجارية تمنح للمنتج الأجنبي داخل الدولة ، يقابلها نفس الميزة لمنتجاتها في الدولة الأخرى وهكذا يتحقق مبدأ تعادل المصالح .
- ✓ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويتلخص في تعهد الدولة بأن تمنح الأخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بالنص على أولوية الرعاية معادلة تماما للمعاملة القائمة في الدول الأخرى.
- الاتفاقيات التجارية:

تتضمن الاتفاقيات التجارية في غالبها مسائل تنظيم الرسوم الجمركية إما بين دولتين أو مجموعة من الدول، وتتميز هذه الاتفاقيات عن المعاهدات التجارية كونها تكون في أجال قصيرة (سنة غالبا) ويتم تحديد الأمور المتفق عليها بشيء من التفصيل عكس المعاهدات التي تكتفي على ضمان تطبيق المبادئ المشار إليها سابقا ، وتتضمن هذه الاتفاقيات التجارية العناصر التالية :

- تحديد قائمة السلع و المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين عن طريق قوائم للتصدير و الاستيراد.
- العمل على استبعاد العوائق و العراقيل أمام حركة السلع المتفق عليها.
- إنشاء إطار زمني للاتفاقية و التفاهم حول كيفية التصديق عليه .
- تعيين مسئولين للإشراف على الاتفاق التجاري و الفصل بين النزاعات المحتملة و عملية الرقابة ويمكن تعديل الاتفاق إذا اقتضت الضرورة لذلك وتمديده لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها.

● الاتحادات الاقتصادية

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي « فاينر » سنة 1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية¹. وتشمل الاتحادات الاقتصادية مناطق التفضيل الجمركي و التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية وهي من أهم مراحل التجارة الخارجية الإقليمية ونقطة انطلاق التكامل الاقتصادي الجهوي. وتتخلص مراحل انجاز التكامل الاقتصادي من منطقة التفضيل الجمركي إلى غاية الاتحاد الاقتصادي و النقدي .

د . 2 إجراءات الحماية الإدارية

رغم الجهود الدولية لتحرير المبادلات التجارية بشتى الإجراءات واستنادا إلى المعاهدات التجارية، فإن السلطات الاقتصادية تملك بعض الوسائل على هامش النصوص التشريعية تسمى بإجراءات الحماية الإدارية، وهي مواقف تتخذها الدول لعرقله النشاط التجاري وحماية الاقتصاد القومي .

المحور الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن قرارات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال أهملت الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني واقتصرت على بناء وتشديد المجمعات الصناعية الكبرى فقط في حين أن تجارب الدول المتقدمة أثبتت نجاعة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية .

1. إشكالية وضع مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ينبغي الإشارة إلى وجود صعوبة في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و المعايير التي يستند إليها ك رأس المال و عدد العمال ومستوى التقدم التقني وبعض العوامل الأخرى كمراحل النمو المخطط و ندرة عوامل الإنتاج، لكن سنشير في هذا المبحث إلى أهم التعاريف لبعض المنظمات الدولية و الجهات الرسمية .

أ - المعايير المحددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتعدد المعايير المستخدمة لوضع إطار محدد لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتختلف من دولة إلى أخرى وحسب كل منظمة دولية وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

- المعايير الكمية: وتشمل معياري العمل و رأس المال.

مقياس العمالة: وهو من أكثر المعايير الكمية استخداما في تحديد حجم المشروعات الصغيرة نظرا لإمكانية حصر بيانات العمالة المتوافرة في معظم المشروعات المسجلة رسميا في مختلف الدول ويتم استخدام مقياس العمال للمقارنة الدقيقة بين المشروعات النظرية التي تقوم على نفس الفن الإنتاجي، ولكن نظرا لاختلاف معامل رأس المال / العمل، فقد لا يصلح استخدام هذا المقياس بمفرده غالبا كما أنه لا يصلح أيضا في حالات تباين الفنون الإنتاجية الممكن استخدامها .

مقياس رأس المال: هو مقياس مالي ويعبر عن رأس المال العامل و الثابت الذي يقيس حجم الطاقة الإنتاجية. وتتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمحدودية رأس المال المستثمر فيها فضلا عن اختلاف حجمه من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد فيها ونشاط المؤسسة.

- **المعايير المركبة:** ويطلق كذلك عليها المعايير الترجيحية وهي تستخدم أكثر من متغير في التمييز نذكر منها قيمة الإنتاج و القيمة المضافة و الطاقة الإنتاجية و حجم الاستهلاك السنوي من المواد و الجدول التالي يبين عدد الدول المرجحة لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل معيار من مجموع 54 دولة متقدمة ونامية :
- **المعايير الوظيفية:** وتستعمل هذه المعايير عند استحالة الترجيح بالمعايير الكمية أو المركبة للفرقة بين المشروعات الصغيرة و الكبيرة منها:
 - يتولى مالك المشروع غالبا إدارة وتسيير نشاطه مع بساطة الخبرة الإدارية.
 - انخفاض وتيرة الاتصال بالعملاء و الموردين .
 - صعوبة الاستفادة من الأسواق المالية و الحصول على القروض و الائتمان.
- **المعايير الكلية⁹:** وتستمد هذه المعايير عناصرها من الظروف الاقتصادية الكلية التي تميز كل بلد من بينها:
 - اختلاف النشاط الاقتصادي
 - اختلاف فروع النشاط الاقتصادي
 - اختلاف درجة التطور بين الدول

الجدول 01 : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.

المعايير / الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دينار	من 100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، تاريخ 2001/12/15 ص 5 و 6.

ب . تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري:

في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر وفي مستقبل الانضمام إلى التكتلات الإقليمية و الانفتاح على التجارة العالمية أخذ القانون الجزائري بالمعايير الدولية ، خاصة الأوروبية منها لوضع إطار يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ففي المادة الرابعة من القانون رقم 01-18 المؤرخ في ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف المشرع الجزائري هذه الفئة من المؤسسات بأنها مؤسسة سلع أو خدمات توظف إلى حد 250 عامل ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع الميزانية السنوية 500 مليون دينار .

ب.1 خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المعوقات التي تواجهها :

نظرا للأهمية الكبيرة و الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة أنشئت الجزائر في البداية وزارة منتدبة لهذا النوع من المؤسسات ، ثم أصبحت وزارة مستقلة لتحتضن قطاعها الخاص وهذا ما يكسبها مجموعة من الخصائص و المميزات كما لا يخفى وجود بعض المعوقات و العراقيل التي تواجه قيام و توسع المنشآت الصغيرة و المتوسطة .

ب.1.1 الخصائص و المميزات

- **الملكية و الإدارة:** فانه لا يوجد انفصال بين الملكية و الإدارة داخل المنشآت الصغيرة و المتوسطة بحيث يلعب مالك المشروع دور المسير و القائم على الأعمال الإدارية و الأفراد بإصدار القرارات.

- **عناصر الإنتاج المستعملة:** تقوم هذه المؤسسات غالبا في فروع النشاطات ذات كثافة في عنصر العمل وهذا يتناسب مع ظروف الإنتاج البسيطة في الدول التي تفتقر إلى رؤوس الأموال .

- **مناخ الأعمال:** تختص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوجود مرونة كبيرة في تغيير مجال النشاط كما تتميز بعلاقات مباشرة مع العملاء و الموردين مع الفاعلية في الاتصال مع الحاجة إلى التحكم في مجال الأعمال.

- **الأسواق ودرجة المخاطرة:** تختار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة الأسواق المحدودة البعيدة عن اهتمام المؤسسات الكبيرة ، كما تتميز درجة المخاطرة بنسبة أقل من نظيراتها الكبيرة نظرا لحجم الأموال المستثمرة ولكن يمكن أن تكون درجة المخاطرة كبيرة إذا تم وضع الرهان على مشاريع رائجة بكثرة أو نقص الخبرة و المعرفة بدراسة السوق .

- **دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية:** من المتعارف عليه فان غالبية المنشآت الصغيرة و المتوسطة تستعمل يد عاملة تفتقر إلى الخبرة المهنية، لكن سرعان ما تنتقل هذه العمالة إلى المنشآت الكبرى بعد مرور الوقت و اكتسابها للخبرة وهذا ما يساعد على توفر الكفاءة اللازمة .

- **مستويات التنظيم:** حتى وإن كان هو بحد ذاته نقطة ضعف من وجهة نظر تحليل أخر سيأتي ذكرها فيما بعد إلا أن بساطة هيكلها التنظيمي يمكن اعتبارها في جانب أخر، نقطة إيجابية في اكتساب الموقع التنافسي فهي لا تعتمد على كثافة التنظيم المتمس بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة .

- **دعم وتشجيع الحكومة:** وهذا مبدأ سائد في كل الدول إما عن طريق الحماية التجارية أو الدعم المالي أو التسهيلات الإدارية و التنظيمية وكذلك المساعدة في توفير بيئة ملائمة لمزاولة النشاط وهذا قل ما تستفيد منه المشروعات الكبرى .

- **حجم الإنتاج:** ويتميز بالمحدودية الأمر الذي يقلل من تكاليف و أعباء التخزين لكن هذا لا يساعد على الاستفادة من وفورات الحجم.

ب.1.2. العراقيل و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بالرغم من وجود خطاب سياسي لترقيتها وتطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية و المساهمة في رفع قدرتها الإنتاجية و التنافسية ، و التأقلم مع تحديات السوق لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قطاعا هشاً يعاني الكثير من المعوقات التي تحول بينه وبين استكمال التنمية، فحسب ما جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1997 فيما يتعلق بهذه المؤسسات وكيفية تطويرها، فإن العائق الأساسي يكمن في ارتفاع معدلات الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك والموجهة لتمويل هذه المؤسسات¹⁰ ويمكننا تقسيم هذه المعوقات إلى نوعين:

• معوقات داخلية:

- نقص الخبرة و الكفاءة المهنية عند العمال.
- القصور في الإدارة ونقص المعرفة في التسيير وهذا ما يؤدي إلى انكماش الإنتاج وزيادة نسبة المخاطرة فضلا عن بساطة التنظيم .
- عدم كفاية الجهود التسويقية و الخبرات المتخصصة في هذا المجال رغم الاتصال المباشر و الشخصي بين المالك و العملاء و الموردين وتتضمن عدة مظاهر من بينها محدودية قنوات وشبكات التوزيع .

• معوقات خارجية:

- انعدام أو نقص الحماية الحكومية وخاصة في ظل الانفتاح التجاري ومبدأ الحرية التجارية وفي مواجهة التدفق العشوائي للسلع المستوردة بأساليب المختلفة كسياسة الإغراق.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطين المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.
- المشاكل التمويلية فان سبل حصول المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة على رأس المال و الخدمات التمويلية محدودة للغاية و لا تتناسب على الإطلاق مع احتياجاتها مع رأس المال الثابت و العامل.
- تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة و تتمثل القدرة التنافسية للمؤسسة في مدى قدرتها على الصمود في السوق في ظل اقتصاد معولم. وترتبط تنافسية المؤسسة بمستوى تنافسية الاقتصاد على المستوى الكلي، فالمؤسسة ليست نظاما معزولا أو مغلقا.

المحور الثالث: دراسة إحصائية تحليلية حول دور السياسة التجارية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنعرض إلى تقديم بعض المعطيات الإحصائية مع التحليل حول الدور الذي تلعبه السياسات التجارية في تطوير وتنمية التبادل التجاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استعراض مدى مساهمة هذه المؤسسات في التجارة الخارجية وكذا التطرق إلى أهم أدوات السياسة التجارية الأكثر تأثيرا وهي : التعريف الجمركي ،سياسة تخفيض سعر الصرف و الشراكة الأجنبية

أولا : تطور نصيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التجارة الخارجية

خلال السنوات الأخيرة بلغت صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 100% من الصادرات خارج المحروقات حسب بيان لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولكن تبقى هذه الصادرات محتشمة و ضئيلة مقارنة بالنسبة الإجمالية للصادرات الجزائرية بما فيها المحروقات حيث تغطي هذه الأخيرة 97% من هيكل الصادرات الكلي .

الجدول 02 : تطور التجارة الخارجية للجزائر في الفترة ما بين 2008 و2016:

الوحدة: القيمة بمليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات %	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2008	1936.96	77361.43	79298.39	2.44%	39479.27	39819.11
2009	1066	44128	45194	2.36%	39294	5900
2010	1526	55527	57053	2.67%	40473	16580
2011	2062	71427	73489	2.81%	46247	27242
2012	2062	69804	71866	2.87%	47490	24376
2013	2165	63752	65917	3.28%	54852	11065
2014	2582	60304	62886	4.10%	58580	4306
2015	2063	35724	37787	5.45%	51501	13714
2016	1781	27102	28883	6.16%	46727	17844

Source : Agence nationale de promotion du commerce extérieur, direction des programmes et stratégies, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, juillet 2015.

إن الملاحظ من إحصائيات الجدول خلال الفترة ما بين 2008 إلى 2016 أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 2.87% قبل الفترة 2012 ولكنها عرفت تطورا ملحوظا خاصة من سنة 2013 إلى 2016 حيث قفزت إلى 6.16% من إجمالي الصادرات بعد أن بلغت 2.44% سنة 2008. وترجع أسباب هذا التذبذب في النسب غالبا إلى تخلي بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن تصدير بعض المواد الداخلة في عملية التصنيع كالحديد بموجب القوانين الرسمية حماية لتسرب هذه المواد الأساسية.

الجدول 03 : تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2016):، الوحدة : مليون دولار أمريكي

معدل التغير	2016		2008		مجموعات السلع
	%	القيمة	%	القيمة	
45.37	17.60	173	0.15	119	المنتجات الغذائية
8.30	30.67	1499	1.75	1384	منتجات نصف مصنعة
79.1 -	34.02	14	0.08	67	سلع تجهيز صناعية
75-	17.71	8	0.04	32	سلع إستهلاكية غير غذائية
74.25-	27	86	0.3	334	مواد خام
8.06 -	100	1780	100	1936	المجموع

- Source : Ministère de l'industrie de la PME et la promotion de l'investissement ; direction générale de la veille stratégique des études économiques et statistiques, bulletin d'information statistique de la PME 2016 .

- Agence nationale de promotion du commerce extérieur, direction des programmes et stratégies, les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2016

الجدول السابق يمثل إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 وهي مقسمة حسب طبيعة السلع و المواد المصدرة بحيث قمنا بإدراج السلع و المواد الأولى من حيث الأهمية ، حيث نلاحظ أن المجموع الكلي للمواد المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي نفسها مجموع الصادرات خارج المحروقات وهذا يعكس واقع التنمية في القطاع و تحسن مردودية هذه الفئة من المؤسسات من خلال الانخراط في العمل التجاري الدولي .

نلاحظ أيضا تطور ايجابي في نسبة صادرات المنتجات الغذائية و النصف مصنعة حيث قفزت القيمة من 119 مليون دولار سنة 2008 إلى 173 مليون دولار في سنة 2016 هذا بالنسبة للمواد الغذائية ، وكذلك المواد النصف مصنعة ارتفعت بنسبة 8.3 ، وهذا راجع إلى السياسات التجارية التحفيزية و برامج الدعم للصادرات التي تشجع الرفع من الطاقة الإنتاجية . كما سجلنا تراجعا كبيرا للصادرات في فئة المواد الخام و التجهيزات .

الجدول 04 : واردات الجزائر خارج المحروقات لسنة حسب كل منطقة 2016. الوحدة : مليون دولار أمريكي

الدول	سنة 2016	
	القيمة	النسبة %
الاتحاد الأوروبي	19930	64.21
الدول الأوروبية خارج الاتحاد	30	0.16
أمريكا الجنوبية	1131	5.06
آسيا ماعدا الدول العربية	1733	8.05
الدول العربية ماعدا المغاربية	439	2.03
دول المغرب العربي	1319	6.12
المجموع	24582	88.32

المصدر: اعتمادا على النشرة الإحصائية الرسمية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (الصادرة سنة 2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر متعامل تجاري مع الجزائر خارج قطاع المحروقات وهذا للعام 2016 حيث تقوم باستيراد أكثر من 64% من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات ، ويرجع ذلك إلى القرب الجغرافي و الارتباط التاريخي ، واتفاقيات الشراكة الأجنبية ، في يعتبر التعامل التجاري مع الدول العربية محتشما بنسب لا تزيد عن 9 % (المغرب العربي وباقي الدول العربية) ، وبالتالي فتعدد شركاء الجزائر التجاريين يفتح المجال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنمية صادراتها .

ثانيا : أثر التغير في التعريف الجمركية على حجم الواردات الكلية:

الجدول 05 : يبين العلاقة بين تطور المعدلات المتوسطة للتعريف الجمركية و نسبة الواردات خلال الفترة (2008-2016):

السنوات	2010-2008	2012-2010	2014-2012	2016-2014
المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية (%)	24.4	20.6	22.8	25
متوسط حجم الواردات (مليار دولار)	39	44.74	53.64	52.27

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك وإحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ALGEX (سنة 2016)

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معتبر للمعدل المتوسط للتعريف الجمركية من سنة 2008 إلى سنة 2012 حيث انتقل من 24.4 % إلى 20.6% وذلك نتيجة للإصلاحات التي مست هيكل التعريف الجمركية وقد تميزت هذه المدة باستفادة العديد من المواد لاسيما الأولية من الإعفاء وتخفيض النسبة للمنتجات النصف مصنعة ، ثم شهدت التعريف ارتفاعا ملحوظا به سنة 2014 لتبلغ 25 بالمائة سنة 2016 وقد تميزت تلك الفترة بانتهاء حاد لأسعار المحروقات و كان لزاما على الدولة اعادة النظر في حجم الرسوم المحصلة .

أما بالنسبة لحجم الواردات فإنها ترتفع بانخفاض في المعدل المتوسط للتعريف الجمركية ويتضح ذلك خلال الفترة 2008 إلى 2016 حيث انخفض المعدل من 24.4 % إلى غاية 20.6 % وهذا ما استلزم ارتفاع في الواردات بحوالي 6 مليار دولار أمريكي وقد ميزت هذه المدة تخفيض الحد الأقصى من التعريف الجمركية من 60% إلى 45% ثم إلى 30 % مع إعفاء العديد من المواد الأولية في إطار سياسة تشجيع الصناعات الناشئة على الإنتاج .

ثالثا : أثر التغير في سعر صرف العملة الوطنية على تطور حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الجدول 06 : يبين العلاقة بين التغير في سعر الصرف للدينار الجزائري و تطور حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2008-2016):

السنوات	تغيرات سعر الصرف (دينار مقابل الدولار)	حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مليون دولار)	السنوات	تغيرات سعر الصرف (دينار مقابل الدولار)	حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مليون دولار)
2008	64.58	1934	2013	78.15	2185
2009	72.65	1066	2014	80.56	2670
2010	74.39	1520	2015	95.02	2169
2011	72.94	2101	2016	102	1874
2012	77.54	2134	-	-	-

المصدر : اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي 2016 .

يبين لنا الجدول العلاقة الموجبة بين انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية و تطور حجم صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث نسجل ارتفاع في قيمة هذه الصادرات بشكل تصاعدي من سنة 2008 إلى 2016 مع تسجيل انخفاض استثنائي في بعض الفترات مثلا 2011 ولكن بصفة عامة نستطيع القول أن حجم الصادرات تطور من 1934 مليون دولار إلى 2670 وهذا إلى غاية سنة 2014 مليون دولار لتعود الصادرات في الانخفاض بعد التضخم الملحوظ في الأسعار و أزمة انهيار أسعار النفط و الذي أدى بارتفاع في سعر الصرف العملة الصعبة بعد 2015 .

رابعا : أثر الشراكة الأجنبية على ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

الوكالة الفرنسية للتنمية : AGENCE FRANCAISE DE DEVELOPEMENT (AFD) : هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وهي تمثل محور وقوام الشراكة الفرنسية مع الخارج وخاصة دول جنوب المتوسط

وغرب أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وجزر الكاريبي وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي ، دخلت الجزائر كعمول للمؤسسات الناشئة وتسعى إلى :

- 1- تسهيل تمويل الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة .
- 2- المساهمة في ترميم السكنات المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 بمساهمة البنك الدولي .
- 3- ضمان على المدى المتوسط تزويد العاصمة بالماء بتمويل هياكل التحويل بين السدود وشبكة المياه الصالحة للشرب، بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار BEI .
- 4- تمويل أربعة مشاريع تنموية على شكل قروض ما قيمته 111.5 مليون أورو منها 1.5 مليون أورو في شكل إعانة لإقامة دراسات تحضيرية لالتزاماتها .
- 5- وضعت AFD ما يسمى بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية CEFEB تحت تصرف الشركاء ، حيث يقوم بندوات لصالح الإطارات التي تحوز على تجربة مهنية وتتطلع إلى تعميق معارفها في الميادين الاقتصادية والمالية ، وقد وصل عدد المتربصين الجزائريين لدى المركز أكثر من 135 متربص .
- 6- دعم السياسات الهيكلية القطاعية للدولة بخبرتها ومساعدتها التقنية بالإضافة إلى موارد تمويل الاستثمار ، لتفادي تبعثر مجهوداتها والحصول على أثر ملموس للسياسات المطبقة .
- 7- تمويل القرض الشعبي الجزائري بقرض قيمته 15 ملين أورو ، ليوّجه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأربع قطاعات تنموية كالزراعة والتغذية والأشغال العمومية والبناء، ساهمة في خلق 358 منصب شغل .

الجدول 07 : يبين مشاريع الشراكة خارج المحروقات في الجزائر حسب القطاعات الإنتاجية للفترة 2008-2016 :

القطاعات الإنتاجية	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب العمل	النسبة (%)	القيمة (مليون دينار)	النسبة (%)
الزراعة	1316	2.06	35445	4.69	222790	1.74
البناء	11389	17.87	246138	21.62	1310896	10.24
الصناعة	11256	17.64	466382	40.97	7411469	57.9
الصحة	935	1.47	22478	1.97	171948	1.34
النقل	31097	48.74	162976	14.32	1095948	8.56
السياحة	1018	1.6	62069	5.45	974396	7.61
الخدمات	6786	10.64	116476	10.23	1169895	9.14
التجارة	2	0.001	4100	0.36	10914	0.09
الاتصال	5	0.01	4348	0.38	432578	3.38
المجموع	63804	100	1138412	100	12800834	100

المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، سنة 2016 .

من خلال الجدول نلاحظ استحواد قطاع النقل على 49% من المشاريع المبرمة بالشراكة الأجنبية مع الجزائر في الفترة 2008-2016 بمساهمة قدرها 14.32 % من إجمالي مناصب الشغل في القطاعات الأخرى يليه قطاع المباني ب 11389 مشروع وإجمالي 21.62% من عدد مناصب الشغل ويبقى قطاع التجارة يتنيل المشاريع الأخرى بنسبة 0.09% من القيمة الإجمالية

الخاتمة : ومن خلال ما سبق فإن للتعريف الجمركية وتخفيض سعر الصرف و الشراكة الأجنبية أثر مباشر على توسيع التبادلات التجارية الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وخاصة المنتجات الداخلة في العملية الإنتاجية و الإعفاء الذي تستفيد منه المواد الأولية يشجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنويع الإنتاج و التطلع إلى نقل التجارة الداخلية إلى تجارة دولية ، أما تخفيض سعر صرف العملة المحلية فيصب في فائدة الإنتاج الوطني و تشجيع عملية التصدير مما يجلب العملة الصعبة للمؤسسات الوطنية وبالتالي تحقيق التنمية فضلا عن الشراكة الأجنبية.

الاستنتاجات :

من خلال البحث و النتائج المحصل عليها في الدراسة التحليلية فإن التعريف الجمركية هي أكثر وسائل السياسة التجارية تأثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ورغم الإجراءات المتبعة حاليا لدفع هذه الفئة من المؤسسات إلى النمو إلا أنها تبقى ضعيفة في مواجهة السوق و المنافسة الخارجية لذلك يتوجب علينا البحث عن وسائل أخرى مالية و نوعية وإشراك هذه المؤسسات في السوق.

المراجع و المصادر :

- (1) عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب : "الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية بيروت لبنان 2003 .
- (2) هجير عدنان زكي أمين : "الاقتصاد الدولي : النظرية والتطبيقات" إثراء للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى 2010.
- (3) عبد الحميد عبد المطلب : " النظام الاقتصادي العالمي الجديد " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2003.
- (4) هوشيار معروف : "تحليل الاقتصاد الدولي" دار جرير للنشر و التوزيع الأردن الطبعة الأولى 2006 .
- (5) Guillochons Bernard et Annie KAWECKI : "économie internationale", 5eme édition, Dunod, paris 2006
- (6) زينب حسين عوض الله: " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر ، سنة 2008 .
- (7) كامل بكري : " الاقتصاد الدولي : التجارة والتمويل "، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، سنة 2001.
- (8) علي عبد الفتاح أبو شرار: «الاقتصاد الدولي :نظريات و سياسات " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن الطبعة الأولى ،سنة 2007.
- (9) آيت عيسى عيسى: «المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف العدد 6 سنة 2009.
- (10) شهرزاد زغيب ، ليلي عيسوي : " المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق" الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار تليجي، الأغواط ، يومي 8- 9 أبريل 2002.